الحقيبة التوعوية المرجعية الكبرى لأعضاء مجلس الإدارة

دليل التحصين الفكري، القانوني، والمالي لأموال التبرعات والمشاريع المشاريع الاستثمارية

إصدار توعوي موسع ٢٠٢٥م

جمعية مساجد خليص

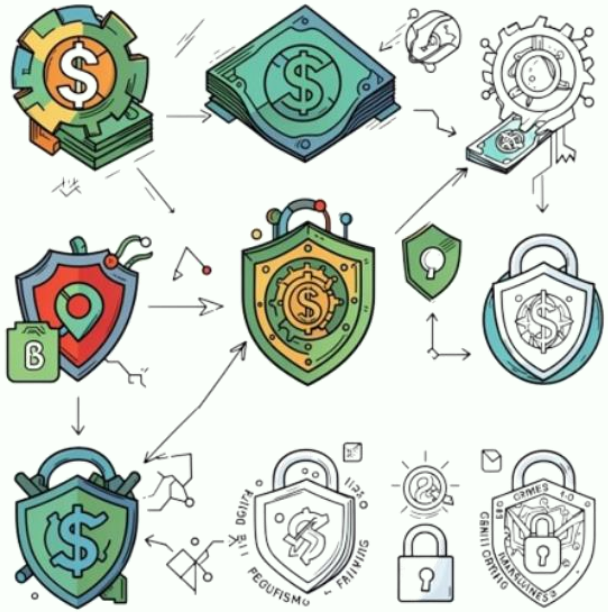

يُقدِّم هذا الدليل المرجعي الموسع خارطةَ طريقٍ شاملةً لأعضاء مجلس الإدارة في جمعية مساجد خليص، من أجل تحصين الجمعية وأموالها ضد مخاطر الاستغلال المالي والجرائم الاقتصادية. يتناول هذا الدليل أربعة فصول رئيسية: التشريح القانوني للمسؤولية التضامنية، الهندسة العكسية لأساليب الجناة، القواعد الخمس الكبرى للتحصين، والرسائل التوعوية المكثفة. إن الوعي العميق بهذه المحاور هو خط الدفاع الأول لحماية بيوت الله وأموال المتبرعين.

الفصل الأول

التشريح القانوني للمسؤولية التضامنية والجنائية للمجلس

إن الإدراكَ العميقَ لطبيعة المسؤولية الملقاة على عاتق عضو مجلس الإدارة هو أول خطوة في تحصين الجمعية وأموالها. لم يعد دور العضو مقتصراً على حضور الاجتماعات الدورية، بل يمتد ليكون صمام الأمان الأول أمام الجهات الرقابية. إن أنظمة المملكة العربية السعودية – المتمثلة في المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ورئاسة أمن الدولة – تُعطي مجلس الإدارة مكانةً قانونيةً لا تُهمل، وتُحمِّله مسؤوليات جسيمة لا تُسقطها التفويضات الإدارية ولا حجة الجهل بالأنظمة.

المسؤولية أمام الجهات الرقابية

يُنظر إلى مجلس الإدارة أمام أنظمة المملكة العربية السعودية ككيانٍ موحدٍ لا يتجزأ. أي ثغرة مالية أو تمرير لتبرع مشبوه ناتج عن إهمال إداري يتحمل مسؤوليته كافة أعضاء المجلس بالتضامن، بغض النظر عمن وقع القرار الفعلي. إن هذه الفلسفة التشريعية تهدف إلى تحفيز كل عضو على ممارسة الرقابة الفعّالة في كل لحظة، لا الاكتفاء بالتصويت الشكلي في الاجتماعات.

الركائز الثلاث للمسؤولية القانونية

- **الجسم التنظيمي الواحد:** المجلس كيان موحد، والمسؤولية عن أي تقصير تتحملها المجموعة بالتضامن الكامل دون استثناء.
- **سقوط حجة التفويض الإداري:** لا يعفي عضو المجلس من المساءلة بمجرد القول "فوضنا الإدارة التنفيذية"؛ فالتفويض لا يلغي الرقابة، ويظل العضو مسؤولاً عن التحقق من كفاءة ونزاهة آليات الصرف والاستقبال.
- **افتراض العلم بالأنظمة:** لا يقبل نظاماً من أي عضو الدفع بـ"الجهل بالأنظمة المحدثة"؛ فالعضوية تشترط تلقائياً الوعيَ التامَّ بمتطلبات الامتثال وضوابط جمع التبرعات.

التبعات الجنائية والمدنية ومخاطر السمعة المؤسسية

لا تقتصر تبعات المخالفات المالية على العقوبات النظامية المباشرة فحسب، بل تمتد لتشمل تدميرَ السمعة المؤسسية التي بنتها الجمعية عبر سنوات من العمل الجاد في خدمة بيوت الله بأرض خليص. إن أي لغط مالي – ولو عن غير قصد – يمتد أثره السلبي ليزعزع ثقة أهالي المحافظة والمانحين في العمل الخيري عموماً.

العقوبات النظامية المباشرة

قد تؤدي المخالفات المالية الجسيمة أو التهاون في الإبلاغ عن الشبهات إلى تجميد حسابات الجمعية بشكل فوري، أو إقالة المجلس بأكمله من قبل الجهة الرقابية المختصة، أو حتى فرض عقوبات مدنية وجنائية فردية على الأعضاء المتسببين بالإهمال أو التواطؤ. إن هذه العقوبات ليست افتراضيةً بل هي واقعٌ قضائي معمولٌ به في المملكة العربية السعودية تحت مظلة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تدمير السمعة المؤسسية

ترتبط الجمعية بقطاعٍ واعدٍ ومقدس وهو عمارة وصيانة بيوت الله. وأي لغط مالي – ولو عن غير قصد – يمتد أثره السلبي ليزعزع ثقة أهالي المحافظة والمانحين في العمل الخيري عموماً. إن استعادة الثقة بعد تآكلها أصعبُ بكثيرٍ من بنائها، وقد يؤدي ذلك إلى شللٍ تام في قدرة الجمعية على جمع التبرعات وتنفيذ مشاريعها المستقبلية.

المسؤولية التضامنية المطلقة — Absolute Joint Liability

أمام أنظمة المملكة العربية السعودية، يُمثَّل مجلس الإدارة جسماً تنظيمياً واحداً لا يتجزأ. أي ثغرة مالية أو تمرير لتبرع مشبوه ناتج عن إهمال إداري يتحمل مسؤوليته كافة أعضاء المجلس بالتضامن، بغض النظر عمن وقع القرار الفعلي. إن هذه الفلسفة التشريعية تهدف إلى تحفيز كل عضو على ممارسة الرقابة الفعّالة في كل لحظة، لا الاكتفاء بالتصويت الشكلي في الاجتماعات.

⚠ **تذكَّر: المسؤولية التضامنية تعني أن خطأ عضو واحد قد يُعرِّض المجلس بأكمله للمساءلة القانونية والمالية. لا يوجد عضو "بريء" في مجلس أهمل واجبه الرقابي.**

الهندسة العكسية لأساليب استغلال التبرعات — كيف يفكر الجناة؟

تتطور أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التحول الرقمي بشكل متسارع. يجب على كل عضو مجلس استيعاب الطرق المعقدة التي يمكن من خلالها استغلال حسابات الجمعية النزيهة لتمرير طاقات تمويلية غير مشروعة. إن معرفةَ أسلوب الجاني هي الخطوة الأولى في صدّه وإفشائه قبل أن يُحقق مراده.

فخ التبرع التدويري والاسترداد المفاجئ (Round-Tripping)

يقوم الجاني بضخ مبلغ مالي ضخم (مثلاً: ١٠٠ ألف ريال) في حساب الجمعية عبر تحويل بنكي أو بطاقة دفع إلكترونية. بعد يومين، يتواصل مع الجمعية مبدياً أسفه الشديد لـ"الخطأ في التحويل" ويطلب سحب المبلغ فوراً كاش أو تحويله لحساب آخر مختلف. الهدف الخفي: الحصول على سند صرف من حساب جمعية رسمية ليدخل المبلغ في حسابه البنكي كأموال "نظيفة ومستردة" من جهة معترف بها، مما يُعمي على جهات الرقابة المصرفية مصدر الأموال الأصلي.

تفتيت العمليات والتهرب الهيكلي (Structuring)

تمتلك معظم الأنظمة المصرفية نظام إنذار تلقائي يشتغل عند رصد تحويل مالي ضخم يتجاوز الحد النظامي. للالتفاف على ذلك، يستخدم الجاني برمجيات خاصة لضخ مبالغ متناهية الصغر (٥٠ أو ١٠٠ ريال) بشكل متكرر ومستمر على مدار الساعة ومن بطاقات متعددة مجهولة الاسم. الهدف الخفي: التهرب من الفحص والفلترة، مستغلاً رغبة الجمعية في رؤية متجرها الإلكتروني نشطاً، فيتحقق مراده بتجميع مبلغ ضخم دون أن تظهر هويته الحقيقية في أي تقرير فحص تقليدي.

المانح المشروط وعقود الواجهة (Front Contracts)

يتقدم مانح أو واقف بتقديم دعم مالي هائل لتبني مشروع صيانة أو استدامة رئيسي، لكنه يشترط إسناد عمليات التوريد أو المقاولات لأسماء محددة أو شركات صيانة ناشئة مجهولة الملاك. الهدف الخفي: استخدام الجمعية كـ"قناة لتوجيه الأموال" (Pass-Through Entity)؛ حيث تدخل الأموال الجمعية بشكل قانوني وتخرج منها بموجب فواتير وعقود رسمية لتصب في جيوب جهات مشبوهة، دون أن يظهر للملأ أن المتبرع يمول هذه الجهات بطريقة مباشرة.

التشريح التفصيلي لآليات Round-Tripping و Structuring

يتطلب التصدي الفعّال لهذه الأساليب فهماً دقيقاً لكيفية تنفيذها خطوةً بخطوة، وما هي نقاط الضعف التي يستهدفها الجناة في منظومة الجمعية. إن تحليل السيناريوهات بواقعية يُساعد أعضاء المجلس على بناء جدار مناعي حقيقي ضد هذه الهجمات المالية.

سيناريو Round-Tripping — آلية التنفيذ

١. يُحوّل الجاني مبلغاً كبيراً (مثلاً ١٠٠,٠٠٠ ريال) لحساب الجمعية عبر قناة رسمية.
٢. ينتظر يومين أو ثلاثة حتى يُسجَّل التبرع في السجلات الرسمية للجمعية.
٣. يتواصل مع الإدارة بحجة "الخطأ في التحويل" أو "أزمة عائلية طارئة".
٤. يطلب استرداد المبلغ نقداً أو تحويله لحساب بنكي مختلف عن الحساب المُرسل.
٥. يحصل على سند صرف رسمي من الجمعية يُثبت أن المبلغ "مسترد" من جهة خيرية رسمية.

النتيجة: دخلت الأموال حساب الجاني وهي "مُبيَّضة" ومُوثَّقة من جهة رسمية، مما يُصعِّب على الجهات الرقابية تتبع مصدرها الأصلي.

سيناريو Structuring — آلية التنفيذ

١. يُحدد الجاني الحدَّ النظامي الذي يُفعِّل إنذار البنك (مثلاً ٥٠,٠٠٠ ريال للشخص الواحد).
٢. يستخدم برمجيات أوتوماتيكية أو شبكات بطاقات متعددة مجهولة الهوية.
٣. يُضخ مبالغ صغيرة جداً (٥٠ - ١٠٠ ريال) بشكل متكرر على مدار الساعة.
٤. يتجاوز المبلغ الإجمالي مئات الآلاف من الريالات دون أن يُفعِّل أي إنذار.
٥. تبدو الجمعية وكأنها تشهد نمواً طبيعياً في تبرعاتها الإلكترونية.

النتيجة: تجمَّع مبلغ ضخم في حساب الجمعية من مصادر مجهولة الهوية الحقيقية، مما يجعل الجمعية عرضةً للمساءلة دون أن تدري.

نقطة حرجة: في كلا السيناريوهَين، تكون الجمعية هي الضحيةَ والوسيلةَ في آنٍ واحد. لكن القانون لا يُميّز بين الضحية المتساهلة والمتواطئة – فالمسؤولية تقع على المجلس في كلتا الحالتين.

الفصل الثالث

القواعد الخمس الكبرى لتحصين قرارات المجلس

عند مناقشة الميزانيات أو التصويت على قبول المشاريع الاستثمارية الكبرى داخل اجتماعات المجلس، يجب تمسُّك الأعضاء بالركائز التوعوية الرقابية التالية. هذه القواعد ليست توصيات اختيارية، بل هي منظومة دفاعية متكاملة يجب تبنيها كسياسة مؤسسية ملزمة لكل عضو وإداري في الجمعية.

١. الرقمية الحصرية (حظر الكاش)

كل غرام نقدي يدخل الجمعية هو ثغرة في الامتثال. الأمان التام يقبع في القنوات الرقمية الحصرية المربوطة بالشبكة السعودية للمدفوعات.

٢. اعرف عميلك ومورِدك (KYC/KYB)

عدم الاكتفاء بظاهر الأمور عند التعامل مع المانحين والمقاولين. مطابقة السجلات التجارية والتحقق من نشاط الكيان وملاكيه المستفيدين النهائيين.

٣. الرقابة المعكوسة وتتبع التدفقات

فحص التدفقات العشوائية بانتظام. ليست كل زيادة في التبرعات مدعاةً للاحتفال ما لم تكن مصادرها واضحة وتقارير بوابات الدفع مطابقة للكشوفات البنكية.

٤. استقلالية مسؤول الالتزام

مسؤول الالتزام هو حارس البوابة القيادية. يجب منحه الحصانة والصلاحية الكاملة لتجميد أي معاملة مشبوهة دون ضغوط إدارية.

٥. التوثيق الشامل والإلزامي

توثيق كل قرار مالي بكل تفاصيله وأسبابه ومرجعياته النظامية. التوثيق ليس إجراءً بيروقراطياً بل هو درع الحماية القانونية للمجلس.

الرقمية الحصرية وتطبيق مبدأ اعرف عميلك

القاعدة الأولى: الرقمية الحصرية وتجفيف المنابع النقدية

يجب أن يتبنى المجلس عقيدةً راسخةً مفادها: "كل غرام نقدي (كاش) يدخل الجمعية هو ثغرة في الامتثال". الأمان التام يقبع في القنوات الرقمية الحصرية المربوطة بالشبكة السعودية للمدفوعات أو الحسابات البنكية المباشرة، حيث يتم توثيق الهوية آلياً ومصرفياً قبل وصول المال للجمعية.

يُوصى بإقرار سياسة مؤسسية رسمية تُحرِّم قبول أي تبرعات نقدية بشكل مطلق، مع وضع لافتات توضيحية في مقر الجمعية ومتجرها الإلكتروني تُبيِّن أن جميع التبرعات تتم حصراً عبر القنوات الرقمية المعتمدة. هذا الإجراء لا يحمي الجمعية فحسب، بل يُرسل رسالةً قويةً للمجتمع بأن الجمعية تلتزم بأعلى معايير الشفافية والنزاهة.

القاعدة الثانية: التطبيق التوعوي لمبدأ KYC/KYB

يجب التأكيد الدائم على عدم الاكتفاء بظاهر الأمور عند التعامل مع الشركات المانحة أو مؤسسات المقاولات والصيانة في خليص. يتضمن التطبيق الفعّال لهذا المبدأ الخطوات التالية:

- **مطابقة السجلات التجارية: التحقق من أن الكيان مسجَّل رسمياً لدى وزارة التجارة وأن سجله التجاري ساري المفعول.**
- **التحقق من النشاط النظامي: التأكد من أن الكيان نشط وليس في طور التصفية أو الإيقاف.**
- **تحديد المستفيدين النهائيين: معرفة الملاك الحقيقيين للشركة والتحقق من عدم وجود مشاكل تنظيمية أو جنائية في سجلاتهم.**
- **الفحص الدوري المستمر: ليس كافياً التحقق مرة واحدة عند بداية العلاقة، بل يجب تجديد التحقق دورياً لا سيما عند تغير أنماط التعامل المالي.**
- **التحقق من عناوين IP وأجهزة الدفع: في حالة التبرعات الإلكترونية، يجب مراقبة الأنماط الجغرافية والتقنية للتحويلات.**

القاعدة الثالثة والرابعة والخامسة

الرقابة المعكوسة، استقلالية الالتزام، والتوثيق الشامل

1

الرقابة المعكوسة وتتبع التدفقات المالية

يجب حث الإدارة المالية بانتظام على فحص التدفقات العشوائية وغير الاعتيادية. ليست كل زيادة في تبرعات المتجر الإلكتروني مدعاةً للاحتفال الإداري ما لم تكن مصادرها واضحة وتقارير بوابات الدفع مطابقةً تماماً للكشوفات البنكية دون وجود فوارق زمنية أو مالية غير مفسرة. يُوصى بإعداد تقارير رقابية شهرية تُعرض على المجلس تتضمن: إجمالي التبرعات الواردة، توزيعها حسب القنوات، نسبة التبرعات النقدية (إن وُجدت)، وأي أنماط غير اعتيادية تستدعي التحقيق. إن هذه الرقابة المعكوسة هي التي تكشف أساليب Structuring قبل أن تتراكم آثارها.

2

الاستقلالية التامة لمسؤول الالتزام

مسؤول الالتزام هو حارس البوابة القيادية للمجلس. يجب على أعضاء المجلس إعطاؤه الحصانةَ والصلاحيةَ الكاملة لتجميد أي معاملة مالية يشتبه بها، وعدم ممارسة أي ضغوط إدارية عليه لتمرير تبرعات ناقصة البيانات بحجة "الاحتياج المالي لتغطية المشاريع". إن استقلال مسؤول الالتزام ليس ترفاً إدارياً، بل هو ضرورة نظامية تحمي المجلس من المسؤولية الجنائية. يُوصى بتضمين هذه الاستقلالية صراحةً في لائحة المجلس الداخلية، وتحديد آليات واضحة للتصعيد عند تعارض قرارات مسؤول الالتزام مع رغبات الإدارة التنفيذية.

3

التوثيق الشامل والإلزامي لكل قرار مالي

يجب توثيق كل قرار مالي يتخذه المجلس بكل تفاصيله وأسبابه ومرجعياته النظامية. يتضمن التوثيق السليم: محضر الاجتماع المُوقَّع، مبررات قبول أو رفض أي تبرع أو وقف، نتائج فحص KYC/KYB، وتوصيات مسؤول الالتزام. إن هذا التوثيق ليس إجراءً بيروقراطياً، بل هو الدرعَ القانوني الذي يحمي الأعضاء في حال تعرض الجمعية لأي مساءلة مستقبلية. المجلس الذي يُوثِّق قراراته يُثبت حسن نيته والتزامه النظامي، بينما المجلس الذي يُهمل التوثيق يُعرِّض نفسه لافتراض الإهمال أو التواطؤ.

المجلس الذي يُطبِّق هذه القواعد الخمس يُثبت حسن نيته والتزامه النظامي أمام أي جهة رقابية، ويُقلِّص مساحة المسؤولية الشخصية لكل عضو إلى أدنى حد ممكن.

الرسائل التوعوية السريعة — مخصصة لمجموعات التواصل الخاصة بالمجلس

نسخُ هذه الرسائل وإرسالها دورياً لأعضاء المجلس يضمن بقاءَ الحس الرقابي متيقظاً بصفة مستمرة. إن التذكيرَ المتكرر بالواجبات والمخاطر يُحوّل الوعيَ من معرفة نظرية إلى عادة مؤسسية راسخة.

💡 الرسالة الأولى: حماية الكيان والمجلس

أصحاب السعادة أعضاء مجلس الإدارة.. تذكروا دائماً أن مسؤوليتنا أمام أنظمة مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله هي مسؤولية تضامنية كاملة. إصرارنا على التحول الرقمي الكامل وحظر قبول أي مبالغ نقدية (كاش) هو خط الدفاع الأول الذي يحمي الجمعية ويحمينا جميعاً. لا يوجد عضو بمنأى عن المساءلة إذا أهمل واجبه الرقابي.

🚨 الرسالة الثانية: كشف فخ الاسترداد

تنبيه توعوي هام.. من أخطر أساليب التمويل المشبوه التبرعُ بمبلغ كبير ثم طلبُ استرداده بحجة الخطأ في التحويل. كتوعية قيادية، يجب التنبيه على الإدارة التنفيذية بمنع رد أي مبالغ نقداً أو لحسابات مختلفة، وتتم التسوية حصراً لـ"نفس الحساب البنكي المصدر" بعد التحقق القانوني الكامل. أي استثناء من هذه القاعدة يُعرِّض الجمعية للمساءلة.

🔍 الرسالة الثالثة: يقظة التدفقات الرقمية

أخي عضو المجلس الموقر.. كثرة التبرعات الصغيرة والمتكررة جداً عبر المتجر الإلكتروني قد تكون مؤشراً على هندسة تفتيت الأموال (Structuring) للهروب من أنظمة الفحص. لنحرص دائماً في اجتماعاتنا على مراجعة تقارير الامتثال المالي لضمان سلامة ونقاء كافة مواردنا. الزيادة في التبرعات ليست دائماً نعمةً – فقد تكون فخاً مُبطَّناً.

الخلاصة التنفيذية

منظومة التحصين الشاملة — خارطة الطريق أمام المجلس

تتلاقى الفصول الأربعة لهذا الدليل في رسالة واحدة جوهرية: الجمعية النزيهة ليست محصَّنةً تلقائياً ضد الاستغلال. إن نزاهة الجمعية هي ما يجعلها هدفاً جذاباً للجناة الذين يحتاجون إلى قنوات رسمية لتبييض أموالهم. لذلك فإن التحصين الفعّال يتطلب وعياً مستمراً، وسياسات صارمة، ورقابة لا تعرف المجاملة.

تُمثِّل هذه المراحل الأربع دورةً مستمرةً لا تنتهي؛ فكل مرحلة تُغذِّي الأخرى وتُعزِّزها. الوعي القانوني يُتيح التعرف على التهديدات، والتعرف على التهديدات يُوجِّه بناء السياسات، والسياسات الفعّالة تتطلب يقظةً مستمرة، واليقظة تُعمِّق الوعي القانوني من جديد.

الرسالة الختامية

إن جمعية مساجد خليص تحمل أمانةً عظيمةً في خدمة بيوت الله ورعاية أموال المتبرعين والالمشاريع الاستثمارية. إن حماية هذه الأمانة ليست خياراً، بل هي واجب ديني وقانوني وأخلاقي لا يتجزأ. إن كل عضو في المجلس هو حارس لهذه الأمانة، وكل قرار يُتخذ في اجتماعات المجلس هو فرصة إما لتعزيز الحماية أو لفتح ثغرة قد يستغلها غير الأمينين.

تذكَّر دائماً: المجلس الذي يتحصَّن بالعلم والوعي والسياسات الصارمة هو المجلس الذي يخدم بيوت الله بحق، ويحفظ ثقة المجتمع، ويبرأ أمام الله وأمام القانون.

الالتزامات الفورية للمجلس

- إقرار سياسة حظر التبرعات النقدية بشكل رسمي وملزم
- تعيين مسؤول التزام مستقل ذي صلاحيات واضحة
- اعتماد إجراءات KYC/KYB إلزامية لكل مانح ومورد
- جدولة مراجعات رقابية شهرية للتدفقات المالية
- تفعيل نظام توثيق شامل لكل القرارات المالية

هذا الدليل مرجع حي ومتجدد. يُوصى بمراجعته وتحديثه سنوياً مع كل مستجد في أنظمة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية.